- تعدد الآراء في لجنة مستقبل العمل السياسي في مصر

لا ممارسة للحرية الا في ظل تعدد التنظيمات السياسية

الخولي : نريد نظاما يتخطى مزالق الرأسمالية التقليدية ويقوم على حشد قوى الانتاج
الصاوي : يجب ان تكون الصحافة ملكا للشعب لتنقد الحكومة والاتحاد الاشتراكي

من فـــاروق كمـــال :

عقدت لجنة مستقبل العمل السياسي في مصر اجتماعها الثاني هذا الاسبوع برئاسة المهندس سيد مرعي رئيس مجلس الشعب ورئيس اللجنة لمتابعة الاستماع الى وجهات نظر اعضاء اللجنة من اعضاء مجلس الشعب واللجنة المركزية وبعض رجال الفكر والخبرة واعضاء المجلس الاعلى للصحافة ومسئلي النقابات المهنية والعمالية .

■ الدكتور محسن خليل استاذ القانون الدستوري بجامعة الاسكندرية:

استعرض في كلمته المناهج السياسية المختلفة سواء نظام الحزب الواحد او تعدد الاحزاب ، وقال انه لا يوجد نظام تختفي فيه كل العيوب وتظهر فيه كل المحاسن ولكل نظام محاسنه وعيوبه ، والمهم هو كيفية الموازنة بين السلطة والحرية بحيث لا تطغى السلطة على الحرية .

ثم تعرض لتجربة الاتحاد الاشتراكي وقال ان نظام الوحدة في الاتحاد الاشتراكي لا يسمح باقامة المنابر الثابتة كما أن التجانس الفكري بين جميع أفراد الدولة معناه السيطرة على الفكر . واضاف انه اذا ما قلنا فرضا بالاخذ بنظام المنابر المتحركة في اطار الاتحاد الاشتراكي ، فاني اقترح ان يثبت الاتحاد الاشتراكي فاعليته من خلال سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية ، وهذه الفاعلية تتحقق باقرار السياسة العامة

للدولة والخطة العامة وبرامج الاتحاد الاشتراكي ، وهكذا تظهر فاعليته في ميدان التشريع التنفيذي ، ويكون اختلاف الرأي في مجرد التطبيق الذي تتولاه المعارضة المؤقتة .

اما في حالة ما اذا قلنا فرضا بنظام تعدد التنظيمات السياسية فانه يترتب على ذلك السماح بالمنابر الثابتة وتعرض المنابر على الشعب ومن يحرز اغلبية برلمانية يشكل الوزارة وما دامت هذه المنابر عبارة عن مبادىء واشخاص يجمعهم تجانس فكري فهي تعتبر احزابا ولكنه في تسمية جديدة .

واضاف ان على اللجنة ان تقرر المبدأ اولا هل تقرر وحدة التنظيم السياسي أم تعدد التنظيمات السياسية وعليها بعد ذلك ان تجري الدراسات التفصيلية بناء على قرارها ثم تأتي المرحلة التالية وهي اجراء اي تعديل على الدستور بالطريق الدستوري .

واختتم الدكتور محسن خليل حديثه قائلا انه لا يمكن ممارسة الحرية الا في ظل تعدد التنظيمات السياسية سواء في اطار التنظيم السياسي ذي المنابر الدائمة او في اطار تنظيم سياسي متجانس على ان تقوم خارجه تنظيمات سياسية اخرى .

■ **الاستاذ لطفي الخولي :** قدم سردا تاريخيا للفترة الماضية من حياة الشعب المصري ، ثم سردا لواقعنا الاجتماعي كما نعيشه ، ثم اضاف اليوم .. ما هو المطلوب ؟ هل المطلوب بناء نظام اشتراكي ؟ تطبيق الاشتراكية ؟ .. نحن الاشتراكيون المصريون نجيب بوضوح : لا .. ليس النظام الاشتراكي

والتطبيق الاشتراكى مطلبا مطروحا من قبلنا لا اليوم ولا فى المستقبل المنظور. اريحونا من هذه القنبلة .

نحن لا نخفى اننا نؤمن بأن الحل الصحيح للمشاكل والقضايا المصرية هو فى بناء نظام اشتراكى . ولكنا نرى ذلك على المدى الطويل ، ذلك ان الاشتراكية العلمية السليمة تستلزم اول ماتستلزم بناء قاعدة مادية واجتماعية وثقافية متقدمة ومتطورة ليأتى البناء الاشتراكى بعد ذلك نتاجا طبيعيا لها ومتسقا مع المدى الذى وصل اليه التطور الاجتماعى والاقتصادى . والقفز على ذلك هو مغامرة فاشلة لا يرتكبها الاشتراكيون اذن اى نظام اجتماعى نختار ؟

نحن نختار نظاما يتخطى مزالق الراسمالية التقليدية التى تنكرها اليوم وتتحاشاها اعرق النظم الراسمالية المعاصرة فى امريكا واوروبا الغربية .. نظاما يقوم على اساس حشد مركز الى اقصى درجة ممكنة لقوى الانتاج ووسائله الرئيسية من خلال خطة تنمية وطنية شاملة يقودها قطاع عام كفء ومتحرر من البيروقراطية مملوك للدولة . وذلك مع ضمان حرية الحركة والاستثمار للقطاع الخاص والراسمالية الوطنية المنتجة .

ومعنى هذا أن النظام المطلوب هو النظام المتطهر من عوفى وعجيبة النظام الراسمالى التقليدى .ومن هذه الوجهة وبحكم مشاركة القوى الشعبية فى ادارته ورقابته ، يكون وطنيا متقدما . ومن حيث ان القوانين الاقتصادية والاجتماعية التى تحكمهم هى فى الاساس قوانين راسمالية فهو اذن يجب ان يكون

نظام كل قسوى المنتجين بما فى ذلك الراسماليون المستنيرون لا الطفيليون .

وقال **الاستاذ لطفى الخولى** اننا نقرر ان الحقيقة الاساسية فى بلادنا ان شعبنا شعب مؤمن والشعب هو صانع الحياة وقائد التطور ، وبالتالى فلا يمكن تصور الحياة والتطور خارج أطار الدين والايمان فى بلادنا ، ولا اعتقد ان هناك خلافا حول :

① المحافظة على الاستقلال السياسى والاقتصادى لمصر .

② التمسك بموقف عدم الانحياز بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى .

③ الانتماء المصيرى للوطن العربى والرؤية القومية لمستقبل مصر فى اطار التفاعل السياسى والاقتصادى والحضارى مع العالم العربى لا خارجه .

④ تحديد علاقاتنا الدولية مع جميع الدول على اساس استقلالنا الوطنى وعدائنا للامبريالية والاستعمار والصهيونية والعدوان .

⑤ بناء النظام السياسى الداخلى على اساس برلمانى ديموقراطى جمهورى بالانتخاب يحقق لجميع القوى الوطنية المنتجة ايا كانت اتجاهاتها الفكرية والسياسية المشاركة فى اتخاذ القرارات ورقابة تنفيذها ، وذلك من خلال ادوات وقنوات تنظيمية من صنع الشعب وصياغته .

■ **الاستاذ عبدالمنعم الصاوى:** بدا حديثه عن المؤسسة الصحفية على اساس انها اكثر المؤسسات تأثرا وانعكاسا للديمقراطية ، وهى من خلال ما تنشره فى الصحف تستطيع ان تستدل على الحقيقة الواقعة ، وهى ان الصحافة فى مصر مملوكة لها استقلالها ولهسا

مقوماتها . ان مصر كانت دائما مصدرا للاشعاع الحضارى ولم تقد وراء اى تيار ، وكانت ثورة مصر نتيجة لظلمان الشعب وجاءت بيضاء ، صحيح انهـا اخطأت ولكنها لم تقلد لظلما آخر وانما كانت نابعة من داخل التجربة المصرية . اننا لسنا مجتمعا احتكاريا ، وقد قامت الثورة المصرية قلبا وقلبا ، ونحن نذكر كيف استغل الاحتلال البريطانى فى الماضى الصحافة وضرب بنفـــوذه الســياسى والعسكرى الصحـافة لترضخ فرضخت

وقال ان قرار تشكيل المجلس الاعلى للصحافة يقول ان الصحافة ملك للشعب، ومعنى ذلك انه بعيد عن كل السلطات الاخرى ويستطيع ان يراقبها . والحرية الصحفية فى نظر بعض الناس انهـا حرية افراد ، وانما الحقيقة انهـــا حرية الشعب ويجب ان تعبر عن احتياجات الشعب ولا تتحول الى خطب أو مقالات سقيمة لا يطالعها احد . **لقد اختار الشعب طريق ان تكون الصحافة ملكا للشعب ويجب ان نحترم هذه الملكية الشعبية ونأخذ استقلالها وانا ارفض ان تكون هذه الســـلطة ملكا للاتحاد الاشـــتراكى او غيره حتى تستطيع الصحافة ان تنقد الحكومة او الاتحـاد الاشتراكى او الهيئة التشريعية .**

ثم قال : ان خطأ الثورة فى التطبيق انها قالت ولم تفعل ، انها اعلنت مبادىء لم تنفذها كلها ، وكانت النتيجة نوعا من التناقض بين ما هو معلن وما هو مطبق . والان ماذا نريد ؟ انـنا نريد شكلا جديدا نعالج به عيوب الماضى فى الممارسة السياسـية ونؤكد عـدم عودة هذه العيوب مرة اخرى . ولكن هذا

لايعنى انه لابد أن نحطم كل شيء ونسل شيئا جديدا . ان ورقة التطوير صريحة حول تعدد المنابر والاتجاهات ، ولكن الاتحاد الاشتراكى لم يكن على مستوى ورقة التطوير ، ولو ان ورقة التطوير درست بعناية لما رأينا فى الاتحاد الاشتراكي أمينا للمهنيين وأمينا للعمال وثالثا للفلاحين وغيرهم ، وانما كنا رأينا منابر متعددة . لماذا لا نعيش فى وحدة كاملة ان الاحزاب المختلفة تشكل حكومة ائتلافية واحدة فى حالة المحن والاخطار والحروب كما حدث فى انجلترا . السنا فى محنة الان وأمام تحدى الاحتلال الاسرائيلى وتحدى الضائقة الاقتصادية ، وامامهما لابد ان نتفق على ارضية واحدة ، وانا ارحب بالاتحاد الاشتراكى على شرط أن يوسع مفهومه للممارسة وأن يوسع رحابه ليستوعب كل الاراء والاتجاهات وعلى الامين الاول أن يصدر بيانا كل مدة ، وان المنابر حرة فى التعبير عن المصالح الوطنية ، وأن تترك للناس حرية التعبير تماما من خلال المنابر المتعددة . ثم فمسائل ما هى شخصية الحكومة مثلا ، اننا نرى فى حكومة واحدة شخصا متطرفا فى التطبيق الرأسمالى وشخصا آخر متطرفا فى التطبيق الاشتراكى .

■ **فتحى بيومى عضو مجلس الشعب:**

قال أن ممارسة الديمقراطية للجماهير من خلال تنظيمها السياسي هو سبيلها لحماية الثورة والانطلاق بها الى آفاقها لتحقق مزيدا من الانتصارات للعمال والفلاحين وان كنت لا انكر ان هناك قصورا فى الشكل التنظيمى القائم ولقد سبق أن طالبت جماهير الشعب ، بتصحيح أوجه القصور ، وذلك عند مناقشة

ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي واحدد هنا بعض اوجه القصور :

اولا : علاقة التنظيم بالاجهزة التنفيذية والحديث عن عدم فاعلية الاتحاد الاشتراكي ينبع اساسا من عدم تاكيد ان سلطة الشعب هي العليا وان المعبر عن الشعب هو التنظيم السياسي ، فلابد أن تكون لكلمة التنظيم السياسي قوة الضغط على الاجهزة التنفيذية .

ثانيا : ديمقراطية القرار ومن الواضح ان تنظيمنا السياسي يعاني من مركزية مطلقة حتى ان قواعد لا تطرح عليها القضايا قبل اخذ القرار وانما تطرح عليهم من قبل السلطة التنفيذية للعلم ولترديدها ، وحتى تدب الحياة في شرايين تنظيمنا السياسي لابد من الاخذ بمبدأ المركزية الديمقراطية .

ثالثا : طالب ان يكون الرقيب على الصحافة فقط ضمير محرريها ومواثيق ثورتنا حتى تستطيع ان تعبر بصدق عن اهداف الشعب فتخدم التنظيم وتعبئ الجماهير وتؤدي رسالتها .

رابعا : ان ضمان استمرار الثورة هو في ضمان حق مشاركة العمال والفلاحين في القيادة والاحتفاظ لهم بنسبتهم او ازيد .

■ **القمص بولس باسيلي** : ان ما اراه الان مباراة وطنية وعلمية وفكرية بين فريقين ، الفريق الاول يؤيد المنابر والاحزاب وله وجاهته واسانيده ، والفريق الثاني يؤيد التحالف وله وجاهته واسانيده .

وانا وسط هذين الفريقين استشهد بـ ٣ مراجع لا يختلف عليها احد ، المرجع الاول هو **مختار الصحاح** نجد

ان كلمة حزب تعنى طائفة والاحزاب بمعنى الطوائف التى تجتمع على محاربة الانبياء . وانا متاكد انه ليس بيننا من يبغى هذا لاننا امة واحدة نبغى هدفا واحدا وبلدا واحدا متكاملا يليق بكلمة مصر قاعدة المعروبة والنضال .

اما كلمة تحالف فتعنى تصالف او تصادق او تعاهد ، فهل نختار كلمة الحرب أم الود والصفاء . والمرجع الثانى **هو القرآن الكريم** الذى يقول **واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تمزقوا** .. والمرجع الثالث **هو الانجيل** الذى يقول من ثمارهم تعرفونهم والشجرة تعرف من الثمرة . وقال انه يرفض فكرة الاحزاب .

ثم استعرض تاريخ الحياة الحزبية فى مصر وكيفية ممارسة الديمقراطية بها وقال أن مصر لم تشهد ديمقراطية حقيقية ووحدة وطنية مثل التى نشهدها فى عصر الرئيس السادات .

واعلن المهندس سيد مرعى انتهاء الجلسة على أن تعقد اللجنة اجتماعها صباح ومساء يومى الثلاثاء والاربعاء القادمين □